مؤقت

# مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥٣٦ (الاستئناف الأول)
الاثنين ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيـس: | السيد مريميه | (فرنسا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد لافروف |
| | الأرجنتين | السيد كارديناس |
| | ألمانيا | السيد هنزه |
| | إندونيسيا | السيد سريوجاجا |
| | إيطاليا | السيد فرارين |
| | بوتسوانا | السيد ليغويلا |
| | الجمهورية التشيكية | السيد كوفاندا |
| | رواندا | السيد أوبلجورو |
| | الصين | السيد وانغ شويشيان |
| | عـُمان | السيد الخصيبي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير ديفيد هناي |
| | نيجيريا | السيد غمباري |
| | هندوراس | السيد مرتينيز بلانكو |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد غنيم |

## جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الإمارات العربية المتحدة والمغرب لدى الأمم المتحدة (S/1995/366)

رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة (S/1995/367)

استؤنفت الجلسة يوم الاثنين الموافق ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥، الساعة ١١/٠٠.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي الجماهيرية العربية الليبية والمملكة العربية السعودية، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد الزوي (الجماهيرية العربية الليبية)، والسيد اللقاني (المملكة العربية السعودية)، المقعدين المخصصين لهما إلى جانب قاعة المجلس.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو ممثل قطر. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد النعمة** (قطر): السيد الرئيس، يسعدني أن أزجي لكم التهنئة الواجبة لتبوئكم منصب رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وإني لعلى قناعة تامة من أن خبرتكم ودرايتكم المعهودتين ستحققان للمجلس ما نرجوه له من نجاح في بحث الموضوع الهام المطروح عليه في هذه الجلسة.

كما أنه لا يفوتني أن أشيد بسلفكم سعادة سفير الجمهورية التشيكية على ما بذله في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم من جهود دؤوبة تستحق منا الثناء والتقدير.

ينبغي أن أؤكد في بداية كلمتي هذه أن مشاركة وفد بلادي في هذه المناقشة منطلقة من حرصنا الشديد على إنجاح مسيرة السلام في الشرق الأوسط، والعمل على كل ما من شأنه إيصالها إلى غايتها المرتجاة والمنشودة، في تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط. وكينونة ذلك السلام، وأساس وجوده وسر ديمومته مرتبط كل الارتباط بقضية القدس الشريف، وبالحقيقة التاريخية الثابتة التي لا خلاف عليها، وهي أن القدس العربية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

ليست هذه هي المرة الأولى، وربما لن تكون الأخيرة، التي يجتمع فيها مجلس الأمن للنظر في مسألة القدس الشريف، وفيما اتخذته اسرائيل من إجراءات تهدف إلى تغيير الطابع العمراني، والجغرافي والسكاني لمدينة القدس الشريف وممارساتها المستمرة في مخالفتها لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، وهناك العديد من تلك القرارات ومنها القرار ٤٧٦ (١٩٨٠).

ونحن اليوم، وبعد مرور ١٥ عاما على صدور هذا القرار، لم يتحقق لنا امتثالها له، كما أنها لم تمتثل للقرارات الأخرى، فأين هو تصميم مجلس الأمن في حالة عدم الامتثال لهذا القرار، وما هي الوسائل المتوخاة لتحقيق ذلك بما يتفق والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لضمان التقيد الكامل بهذا القرار؟ ولقد رأينا كيف طبق مجلس الأمن هذه الأحكام على دول أخرى لم تمتثل لقراراته، مما يجعلنا نتساءل عن ازدواجية المعايير التي يطبقها مجلس الأمن في معالجة المسائل الدولية، وفي التعامل مع الدول التي تنتهك قراراته وتنتهك معها القوانين والأعراف الدولية.

كان يوم ١٣ من أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ مؤذنا بانبلاج فجر جديد في العلاقات بين العرب واسرائيل عامة، وبين الفلسطينيين واسرائيل بوجه خاص، بتوقيع اتفاق إعلان المبادئ بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الذي وضع الخطوات المحددة للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الفلسطيني الاسرائيلي. وفي إعلان المبادئ اتفق الطرفان على تأجيل التفاوض حول القدس إلى المرحلة الثانية من المفاوضات، واتفقا على موعد محدد لإجراء هذه المفاوضات، والتزم الجانب الاسرائيلي بأهمية المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية، ووجوب المحافظة عليها خلال المرحلة الانتقالية.

والذي يبدو لنا من مجريات الأحداث أن الجهة المعنية لم تتقيد بهذه الالتزامات باعتبارها جزءا من اتفاق وقّع عليه الجانبان وبضمانة الدولتين الراعيتين لعملية السلام في الشرق الأوسط، بما اتخذته من إجراءات بمصادرة الأراضي العربية في القدس وإنشاء مبان سكنية للمستوطنين الجدد الذين لم يكونوا في يوم

من الأيام من سكان المدينة المقدسة، وإغلاق المدينة في وجه الشعب الفلسطيني صاحب الشرعية في مدينته المقدسة. ولم تكتف سلطات الاحتلال بمصادرة الأراضي العربية في القدس الشرقية، بل مارست أعمال التنقيب والحفريات، وخاصة حول أسوار الحرم المقدس الشريف التي من شأنها أن تعرض المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة وغيرها من المقدسات والآثار الإسلامية إلى خطر الانهيار والاندثار.

وانطلاقا من ذلك كله فإن دولة قطر حكومة وشعبا قد أدانت في بياناتها الرسمية جميع الإجراءات الإسرائيلية التي اعتبرتها انتهاكا صريحا للمواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة، ولِما أقرته المواثيق والأعراف الدولية، الأمر الذي يخالف في روحه ومضمونه إعلان المبادئ الفلسطيني الاسرائيلي، ويعيق مسيرة السلام في الشرق الأوسط ويعرضها لمزيد من مخاطر الانهيار والفشل.

في هذا المنعطف الهام من مسيرة السلام في الشرق الأوسط نناشد مجلس الأمن أن يرتقي إلى مستوى مسؤولياته التي حددها له ميثاق الأمم المتحدة؛ نناشده اتخاذ إجراء حاسم يعبر عن تصميمه بألا يسمح بالاستمرار في مخالفة قراراته، ومخالفة الشرعية الدولية، ومعارضة الضمير العالمي الذي يكن للقدس الشريف مكانة خاصة.

نناشده اتخاذ إجراء الزامي واضح بإلغاء كل مصادرة للأراضي العربية في القدس الشريف، والعمل على وقف البرامج والخطط الاستيطانية وتفكيك المستوطنات القائمة فيها، وانهاء استمرار اغلاق المدنية، ووقف كافة الحفريات الجارية التي تهدد أساسات المسجد الأقصى، كما نناشده التأكيد القاطع على عدم الاعتراف بأية تعديلات تجريها اسرائيل باعتبارها سلطة الاحتلال تؤثر على الوضع القانوني أو التركيب السكاني أو الشكل الجغرافي للقدس الشريف. والتأكيد الحازم على رفض ضم مدينة القدس الشرقية ورفض اعتبار القدس عاصمة لاسرائيل مما يعد خرقا جسيما للقرارات الدولية ولقواعد القانون الدولي.

إن مشروع القرار المعروض عليكم يستلهم في مضامينه ما قرره الاجتماع الوزاري لمجلس الجامعة العربية في دورته غير العادية المؤرخة ٦ أيار/مايو ١٩٩٥، ضمانا لاستمرار مسيرة السلام، وتحقيقا لغاياتها المرتكزة على دعائم قرارات الشرعية الدولية، وقرارات مجلس الأمن ٢٥٢ (١٩٦٨)، ٢٦٧ (١٩٦٩)، ٤٦٥ (١٩٨٠)، ٤٧٦ (١٩٨٠، ٤٧٨ (١٩٨٠)، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات منظمة اليونسكو ذات الصلة، كما أن ذلك المشروع المعروض عليكم ينطلق من التأكيد على ضرورة اتخاذ تدابير أمنية لحماية الأراضي العربية الفلسطينية العامة والخاصة، مع التأكيد على ضرورة أن يأخذ مجلس الأمن في اعتباره الوضع الخاص بمدينة القدس.

وإن وفد بلدي يدعوكم إلى اعتماد ذلك المشروع ونحن على ثقة تامة من أن مجلس الأمن يمتلك القدرة على اتخاذ الخطوات المتوخاة لمواجهة ذلك التهديد اضطلاعا بما ألقي على كاهله من مسؤوليات.

إن كل ذلك لن يؤدي إلا إلى تخريب المسيرة السلمية وإلحاق الصدأ بأعمدتها الضعيفة الوليدة، بحيث يؤدي هدير النار الغائر وتلظي الجمر الوقيد الناتج مما سبق ذكره إلى انهيار المسيرة السلمية وتعريضها للفشل المحتوم. ولذلك يكون من الخطل في الرأي والنقص الواضح في مجلس الأمن أن يهمل أو يتوانى في اعتماد القرار المعروض عليكم، ولا يبذل الجهد المتوخي في تقوية عناصره.

يا أعضاء هذا المجلس الموقر: انكم مدعوون اليوم إلى مجابهة كل تلك الإجراءات المخالفة لما اتفقت عليه وأقرته الإرادة الدولية، وما كان ليتنكر مجلسكم هذا لحقيقة تلك الإرادة فيتوانى، وما كان ليتجاهل التزامات رسالته الكبرى فيصانع، فالحدث اليوم أكبر جللا، وأشد خطرا. يدعوكم لايقاف الأمر، فأجيبوا واعملوا فيه معاول من إرادة الحق واجتماع العزم الدولي المنشود.

لقد سرنا وطاب لنا أن نرى في شرقنا الأوسط وعلى موهن من الليل، بارقة من أمل، فزيت المشكاة التي أوقدتها يد المساعي السلمية ينبغي أن يظل متقدا، لا أن يستحيل إلى ثفالة، لا يكون لها مهما اتقدت حظ من النور سوى الحظ من الدخان.

أوليس من الأجدر أن نعطي يبس النوايا السلمية ريا من الثقة ليغدو غصينها فينانا أخضر. أوليس من القمين أن يهب أولئك الداعون إلى السلم بالعمل على رعايته، وازالة كل الأخاديد التي تعترض شعاب مسيرته، ونواهش الجفاف التي تشتف مساربه، ولكي لا نأتي على

نواة بذرتها الإرادة الأممية الطيبة في تحقيق السلم العادل والشامل في الشرق الأوسط.

ما أصمنا أن لا نسمع، فالله تعالى قد استودع في قدس الأقداس أسرار ندائه، فهو نداء يحمل إلى المخلوق سر وجوده وإلى ضميره سر العبادة للخالق، وهو الذي سكب في القدس رحيق معناه السرمدي واتحد بها اتحادا لا يكون بدونها أو بعيدا عنها. ففيها كان المبدأ، ومنها كان انطلاق المعنى لوجود الإيمان في نفس بشرية تنصبغ به وتتشكل، ثم لتسمو وتتطهر مما علق بها من أقذار وأدران تحيلها عن أصل ذلك المبدأ وصفاء ذلك المعنى، وكلاهما بما فيهما من سمو وطهر، انطلقا من تلكم الدارة العتيقة، وابتذرا فيها بذورا إذا أذنت بالنماء أعطت الخير المطلق والطهر المحض والقيم المثلى. دارة عتيقة "في ناسها المسرة وعلى أرضها السلام" ما انفكت منذ قرون ومن زمان بعيد حاضنة للأنبياء والرسل عليهم سلام الله جميعا لا نفرق بينهم أحدا. دارة قد أخرجتها يد الله الصناع كلا متكاملا فمضت أبعد صوب صيرورتها دنيا من جوهر وعالما من معنى جعلها الله منذ أول طلعها بيتا للهدى والخير، ومشى بمغناها نبي إثر نبي، وتسامى فيها بصر المناجاة للرب المعبود، فبلغت مبلغها العظيم وغدت في الوجود حقيقة معناه لا بالتوهم ولا في الغيب. جعلها الله لنا إحدى القبلتين، وبارك لنا في قلبها منارا للتقوى يتعالى منه أذان الحق، وتنطلق كلمة الله العليا، وإذا ما انقطع الرجع ظلت على كر الجديدين تلك الحقيقة ناطقة وحدها رغم الأباطيل التي تميد، ظلت رمزا لمعنى قدسي لا يكمل وجوده إلا بها "سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله". تلك حقيقة رجعها في ضمير كل مسلم سيتصل، ويتصل ما اختلجت الحياة به. وستظل في أعماق نفسه أذانا حيا يملك عليه نزوعه نحو الفلاح والبر والعمل الصالح.

فالقدس دارةُ السلام وكيف يتحقق السلام بدون القدس؟

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل قطر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

**السيد خوشرو** (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وأود أيضا أن أشيد بالممثل الدائم للجمهورية التشيكية على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال مجلس الأمن خلال الشهر الماضي.

إن المسألة التي دعي المجلس إلى عقد هذه الجلسة من أجل مناقشتها ليست الممارسة البغيضة الأولى للنظام الاسرائيلي، ولن تكون الممارسة الأخيرة. والقرار الاسرائيلي الأخير بمصادرة الأراضي في القدس الشريف لينبغي أن يُنظر فيه في الإطار العريض للسياسات الاسرائيلية تجاه جميع الأراضي المحتلة. فلقد قرر النظام الصهيوني منذ وقت بعيد أن يغير الخصائص الديمغرافية للأراضي المحتلة. وبغية تحقيق هذا الهدف، لم تدخر اسرائيل جهدا من أجل توسيع المستوطنات غير الشرعية في فلسطين، وطرد الشعب الفلسطيني من دياره.

وإن ما يجعل القرار الشائن الأخير للنظام الاسرائيلي يتصف بحدة أشد، وفي الواقع، بمزيد من الإيلام هو الانتهاك لمركز القدس الشريف التي يجلها اتباع الديانات السماوية العظيمة الثلاث على مدى قرون. وما فتئت أرض القدس الشريف تتحمل أذى الاحتلال الصهيوني طوال العقود. أما الآن، فإن القرار الاسرائيلي الأخير يرمي إلى إدامة هذه المعاناة، ما لم يوضع حد لقوة الاحتلال. ومسؤولية مجلس الأمن عن منع النظام الاسرائيلي من زيادة زعزعة الحالة في المنطقة واضحة تماما. وينبغي لمجلس الأمن أن يتصدى بفعالية لاستمرار التهديدات الاسرائيلية للسلم والأمن في المنطقة. والمؤسف، في الواقع، إن مؤيدي النظام الصهيوني، ولا سيما المؤيدون داخل المجلس، يحاولون منع المجلس حتى من اتخاذ أقل خطوة لمنع انتهاكات اسرائيل للقانون الدولي.

والحقيقة أن القدس الشريف، بما لها من طابع إسلامي - عربي، هي العاصمة الشرعية والمعترف بها لدولة فلسطين. وعلى غرار النظام الاسرائيلي، فإن الذين يتجاهلون هذه الحقيقة يسيئون في الواقع، استخدام السلم كذريعة لخطتهم بالذات. والحقيقة أن القرار الأخير للنظام الصهيوني يكشف مرة أخرى الغيرة الحقيقية لذلك النظام ولخطته في العملية الحالية.

ولقد اجتمع مجلس الأمن قبل أقل من ثلاثة أشهر للنظر في الحالة الخطيرة الناجمة في الأراضي المحتلة عن الانتهاكات الاسرائيلية للقانون الدولي. وكانت نتيجة تلك الجلسة محبطة للغاية، إذ قرر المجلس مجرد أن يبقي المسألة قيد النظر. ونتيجة هذه الجلسة، فضلا عن الجلسات المقبلة بشأن هذا الموضوع، ستكون محبطة أيضا لو قرر المجلس أن يفعل الشيء نفسه أو أن يتصرف بطريقة لا تحمي شعب فلسطين من استمرار تعرضه للقمع والاحتلال في دياره.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل تونس. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

**السيد عبد الله** (تونس): سيدي الرئيس، يسعدني، في البداية، أن أتقدم إليكم بأحر التهاني لتبوئكم رئاسة المجلس خلال هذا الشهر خاصة وأنكم تمثلون بلدا تربطه بتونس علاقات صداقة عريقة. وإننا لواثقون أن ما تتحلون به شخصيا من خصال حميدة وخبرة واسعة سيكون خير ضمان لنجاح أعمال المجلس. كما أود في نفس الوقت أن أنوه بالطريقة الحكيمة التي أدار بها سلفكم، سعادة السفير كارل كوفاندا، المندوب الدائم للجمهورية التشيكية، أعمال المجلس طيلة الشهر الماضي.

يجتمع المجلس اليوم في جلسة طارئة وعاجلة للتداول مرة أخرى في الممارسات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمخاطر التي تواجهها مدينة القدس على وجه الخصوص نتيجة قرار الحكومة الاسرائيلية الأخير بمصادرة أراض فلسطينية لإقامة مستوطنات عليها.

لقد دأبت اسرائيل، منذ احتلالها للقدس سنة ١٩٦٧، على تهويدها وذلك بدءا بتغيير معالمها ومصادرة الأراضي الفلسطينية من حولها وإجبار العرب على ترك أراضيهم وممتلكاتهم ومنعهم من البناء وفرض الضرائب الباهظة عليهم والحد من دخول الفلسطينيين للمدينة وإغلاقها في وجوههم. كما عمدت في نفس الوقت إلى إغراء المستوطنين الاسرائيليين بالإقامة في القدس الشرقية مقدمة لهم الأراضي بصفة مجانية والمساكن بأثمان رمزية.

وواصلت إجراء عمليات حفر واسعة شملت أسفل المسجد الأقصى، بدعوى البحث عن هيكل سليمان، الأمر الذي أصبح يهدد هذا المعلم المقدس بالسقوط والانهيار.

وباعتراف وزير الاستيعاب الاسرائيلي نفسه، فقد قامت الحكومة الاسرائيلية منذ سنة ١٩٦٧ بمصادرة ما لا يقل عن ٣٠٠ ٢ هكتار بالقدس الشرقية مشيدة عليها حوالي ٣٥ ألف مسكن للمستوطنين.

إن هذه السياسات والممارسات التي تنتهجها اسرائيل لتؤكد بوضوح مطامعها في تحقيق مشروع القدس الكبرى الذي يهدف الى التهويد الكامل للمدينة. وما قرارها الأخير بمصادرة أراض فلسطينية جديدة إلا جزء من حلقة ممارسات تهدف من ورائها الى طمس الهوية الفلسطينية وانتزاع الحقوق العربية الفلسطينية في المدينة المقدسة وفصل القدس فصلا تاما عن باقي الضفة الغربية.

وهنا أريد أن أؤكد على النقاط التالية.

أولا، إن ما أقدمت عليه اسرائيل يتناقض تماما مع أسس ومبادئ القانون الدولي ويعد خرقا صارخا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وانتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب.

ثانيا، إن هذا القرار يشكل تهديدا بالغ الخطورة للعملية السلمية التي انطلقت في مدريد والقائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ثالثا، إن هذا القرار يعد مخالفا لما تم التوصل اليه في أوسلو من التزامات تقضي بعدم إجراء أي تغيير على المدينة المقدسة الى أن يتم الاتفاق حول وضعها النهائي حسب الروزنامة المتفق عليها، وإن الحكم على مستقبل القدس قبل الشروع في هذه المفاوضات يعد باطلا من أساسه.

رابعا، إن قضية القدس قضية جوهرية لا تخص الشعب الفلسطيني والأطراف المعنية بعملية السلام في الشرق الأوسط فحسب بل تتعداها لتشمل الأمة الاسلامية قاطبة لما لبيت المقدس من مكانة في العقيدة

الاسلامية ميزها الله تعالى بأن جعلها أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين وكل سوء يمسها يثير في نفوس المسلمين جميعا مشاعر السخط والغضب.

لقد أعربت الحكومة التونسية، في بيان صادر يوم ٧ أيار/مايو ١٩٩٥، عن بالغ قلقها واستغرابها لما عمدت اليه الحكومة الاسرائيلية من مصادرة المزيد من الأراضي العربية الفلسطينية في القدس الشرقية، واستنكرت هذا العمل الذي يتناقض تماما مع القرارات الأممية الخاصة بالقدس المحتلة واتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الاسرائيلي وتعهدات اسرائيل في هذا الشأن. والمجلس يذكر جيدا ما التزم به وزير الخارجية الاسرائيلي هنا في الأمم المتحدة منذ بضعة أسابيع من توقف اسرائيل نهائيا عن مصادرة الأراضي العربية. فلم يمر وقت طويل حتى وقع نقض ذلك العهد، وها هي الحكومة الاسرائيلية أمام موجة الاستنكار والتنديد التي اجتاحت الرأي العام الدولي بسبب قرار الاستملاك الأخير تعيد الكرة وتصرح بتعهد من نفس القبيل قد يلحق به النسيان هو الآخر بعد هدوء العاصفة.

وإن تونس، التي باركت العملية السلمية منذ انبثاقها في مؤتمر مدريد وعملت بكل عزم على الاسهام فيها بما يحفظ الحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة، لتدعو المجتمع الدولي الى اتخاذ موقف حازم من هذه القضية تفاديا لانهيار عملية السلام.

ونحن إذ ننبه في هذا السياق الى خطورة استمرار اسرائيل في تحديها لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة، لنؤكد مجددا أن النجاح في إقرار أسس السلام العادل والدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط لن يتأتى ما لم يكن الهدف من المسيرة السلمية الاعتراف بكافة الحقوق الفلسطينية المشروعة وانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك القدس، وتوفير جو من الثقة وصدق النوايا.

ومن هذا المنطلق، فعلى المجموعة الدولية بأسرها ومجلس الأمن على وجه الخصوص مطالبة اسرائيل بالعمل على إقامة البرهان عن رغبتها الحقيقية في إنجاح المسيرة السلمية، تلك المسيرة التي هي الآن أشد ما تكون حاجة الى إحلال التعامل المسؤول محل التعنت البغيض. وإن على مجلس الأمن تأكيد قراراته المتعلقة بالقدس وعدم الاعتراف بالتعديلات التي تجريها اسرائيل على وضعها القانوني وتركيبها السكاني وشكلها الجغرافي ودعوة الحكومة الاسرائيلية للتراجع عن قرار المصادرة الأخير. وإن على الولايات المتحدة والاتحاد الروسي - بصفتهما راعيي مؤتمر السلام - مسؤولية خاصة في اتخاذ موقف حازم لحمل اسرائيل على إلغاء قرار المصادرة حتى يكتب النجاح للعملية السلمية الحالية ويعود الاطمئنان الى جديتها في تحقيق سلم عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل ماليزيا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد ثاناراجاسنغام** (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأن أعرب أيضا عن تقديرنا لسلفكم.

إن الإجراء الذي اتخذته مؤخرا الحكومة الاسرائيلية بمصادرة ٥٣ هكتارا من الأراضي الفلسطينية الواقعة في منطقة القدس الشرقية التي ضمتها بصورة غير شرعية ليس عملا استفزازيا فحسب ولكن بالغ الخطورة أيضا: إنه سيؤدي الى تفاقم الحالة الهشة وسيخدم أهداف المتطرفين والمتعصبين المصرين على هدم عملية السلام الوليدة الهشة في المنطقة.

إن إجراء مصادرة ٥٣ هكتارا والخطط الموضوعة لمصادرة ٤٤٠ هكتارا آخر ينتهكان على نحو صارخ القانون الإنساني الدولي، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت الذي وقعت عليه حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وهذا الإجراء يثير السؤال عن الدافع الكامن وراء هذه الاجراءات، وعما اذا كان هناك مخطط كبير يستند الى مزاعم شبه دينية لخلق أمر واقع واستباق نتيجة المفاوضات حول المركز النهائي للقدس.

ويدعم النقاش القول إن مسألة مركز القدس أشد المسائل عسرا في عملية السلام. ويجب أن يقاوم المجتمع الدولي بقوة محاولات تهويد المدينة. ولا يقبل وفد ماليزيا القول الزائف بأن هذه المسألة ينبغي حسمها

بين الطرفين وفق الاتفاق القائم في الوقت الذي فيه يعزز الجانب الاسرائيلي بصورة فعلية الأمر الواقع ويواصل مجلس الأمن تحمل المسؤولية عن موضوع الشرق الأوسط برمته واحتمالات السلام والاضطلاع بدور فيه.

وتشعر ماليزيا بانزعاج شديد بسبب الممارسات المختلفة التي يقترفها المستوطنون الاسرائيليون ضد الأماكن الاسلامية المقدسة في مدينة القدس الشريف. فقد ولدت هذه الأنشطة مشاعر سخط وخوف عميق داخل الأمة.

ولن يخدم السلم بالممارسات والسياسات غير القانونية التي تواصل اتباعها الحكومة الاسرائيلية سعيا الى تنفيذ سياستها الاستيطانية في الأراضي المحتلة. فالاحصاءات الأخيرة تبين أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ازداد بمقدار ٢٨ ٠٠٠ نسمة، من ١١٢ ٠٠٠ الى ١٤٠ ٠٠٠، بينما ازداد عدد المستوطنين في القدس بمقدار ٢٢ ٠٠٠ نسمة، من ١٤٨ ٠٠٠ الى ١٧٠ ٠٠٠. وهذا يمثل زيادة في العدد الاجمالي للمستوطنين تبلغ ٥٠ ٠٠٠ مستوطن، أو ٢٠ في المائة تقريبا منذ تموز/يوليه ١٩٩٢. ومن المقلق أن نلاحظ أن المستوطنين زادوا بمعدل أكبر من معدل زيادة السكان في اسرائيل نفسها.

ومن واجب مجلس الأمن أن يتخذ خطوات عاجلة للتصدي لهذا الوضع البالغ الخطورة، وأن يضع حدا للانتهاكات العديدة التي ترتكبها اسرائيل وبالذات في القدس الشرقية، وأن يتخذ التدابير اللازمة لإلغاء أوامر المصادرة الاسرائيلية.

وفي الوقت ذاته، يطلب وفد بلدي الى راعيي عملية السلام أن يضطلعا بمسؤولياتهما، وأن يمارسا الضغط على اسرائيل لكي تتوقف فورا عن مصادرة الأراضي الفلسطينية، وتضع حدا للانتهاكات الخطيرة التي ترتكبها مجموعات المستوطنين الاسرائيليين في شكل أعمال عنف يومية ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية.

والوفد الماليزي يذكّر بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها راعية لعملية السلام، قدمت أيضا للفلسطينيين تأكيدات بشأن القدس. وفي هذا الصدد، جاء في رسالة التأكيدات المقدمة من الولايات المتحدة، المؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ما يلي:

> "إن الولايات المتحدة تعارض ضم اسرائيل للقدس الشرقية وتطبيق القانون الاسرائيلي عليها، وتوسيع الحدود البلديةللقدس ونحن نشجع جميع الأطراف على تجنب الأعمال الانفرادية التي من شأنها أن تزيد من تفاقم التوترات المحلية أو تجعل المفاوضات أكثر صعوبة أو تجهض نتيجتها النهائية".

وعلى الولايات المتحدة أن تبذل كل ما في وسعها من أجل احترام روح رسالتها ونصها.

ويساور الوفد الماليزي أيضا القلق من محاولات يمكن أن تقوض وضع القدس باتخاذ اجراءات للاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل.

إن التواصل الناجح لمسيرة السلام يعتمد كثيرا على التزام الطرفين ورغبتهما فيما يتعلق بتنفيذ جميع الأحكام التي اتفقا عليها. وفي هذا المنعطف الحساس، إن لم يكن المتفجر، لا بد من بذل كل جهد لتبديد مناخ الشك وعدم الثقة، فهذه مسألة حيوية لإنجاح مسيرة السلام. أما الأعمال الانفرادية كتلك التي ترتكب حاليا في القدس فإنها تدفع بالتوتر الى مستوى حرج، وتزيد من صعوبة المفاوضات.

إن أية محاولة لتقويض مركز القدس، وهي من أقدس المزارات الروحية في الإسلام، ستلقى في أرجاء العالم الإسلامي كافة، مقاومة تامة من الحكومات والشعوب وبكل الطرق الممكنة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل ماليزيا على العبارات الرقيقة التي وجهها اليّ.

المتكلم التالي ممثل الأردن، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد أبو عودة** (الأردن): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، معربا عن ثقة وفد بلادي التامة بحسن إدارتكم وحنكتكم واقتداركم، التي ستسهم ولا ريب في إنجاح أعمال المجلس.

كما يسرني أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفد بلادي لسلفكم سعادة السفير كارل كوفاندا

مندوب الجمهورية التشيكية الذي أدار أعمال المجلس في الشهر الماضي بدراية وحكمة متميزتين.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة المكرسة لمناقشة تهديد الأمن والاستقرار وعملية السلام، الناشئ عن قرار حكومة اسرائيل الأخير بمصادرة أراضي فلسطينية جديدة من أراضي القدس بقصد استيطانها.

ووفد بلادي، وهو يشارك في هذه المناقشة، يود أولا أن يؤكد على سلامة أوراق اعتماده من حيث أن مشاركته تنطبق من حرص الأردن على السلام، وليس بدافع زعزعته أو التشكيك فيه بعد أن وقع معاهدة سلام مع دولة اسرائيل قبل سبعة شهور فقط، ويعمل معها الآن على تنفيذ بنودها، سواء على شكل اجراءات اتخذت وتتخذ، أو على شكل التوصل الى اتفاقات تعاون بينهما.

وكما هو معلوم لديكم، فإن مؤتمر مدريد للسلام وما انبثق عنه من مفاوضات، وإعلان المبادئ الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ومعاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية الموقعة بين البلدين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، قد حظيت جميعها بدعم ومباركة الأمم المتحدة، التي لم تغفل اهتمامها في المسارين السوري - الاسرائيلي واللبناني - الاسرائيلي، إذا ما زالت تعرب عن حرصها على نجاحهما بعد أن انبعث الأمل لدى شعوب المنطقة والعالم أجمع بأن منطقة الشرق الأوسط أخذت تقترب أخيرا من السلام والاستقرار اللذين افتقدتهما لعقود طويلة مضت.

ومفهوم الأردن للسلام هو السلام الشامل العادل الدائم. والمفهوم الأردني لا ينسجم فقط مع مفهوم الأمم المتحدة للسلام المنشود في الشرق الأوسط بل مع المفهوم الاسرائيلي المعلن للسلام أيضا.

وحينما تضطر الدول العربية والإسلامية لإثارة موضوع القدس أمام مجلسكم الموقر في حين أن عملية السلام التي انطلقت في مدريد ما زالت مستمرة، فإن ذلك يعني أن أمرا خطيرا قد طرأ ليقتضي هذا التحرك.

فما هو هذا الأمر الخطير؟

في شباط/فبراير الماضي، اجتمع مجلسكم الموقر ليبحث في موضوع انتهاك اسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، حينما بادرت الحكومة الاسرائيلية باستئناف نشاطاتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومع الأسف، فإن مجلسكم الموقر لم يتخذ القرار المناسب حينما اكتفى بإجراء المناقشة. وها نحن اليوم، وبعد أقل من ثلاثة أشهر، نجد أنفسنا مرة ثانية مضطرين لمناقشة ذات النوع من الانتهاك المرتكب من ذات الطرف. ولكن الجديد هذه المرة هو أن انتهاك معاهدة جنيف الرابعة قد تم في منطقة القدس. وكما تعلمون فإن هذه ليست المرة الأولى التي تنتهك فيها حكومة اسرائيل القانون الدولي في منطقة القدس. فمنذ ضم اسرائيل الباطل وغير الشرعي لها بعد احتلالها عام ١٩٦٧، والحكومة الاسرائيلية ماضية في سياسة تهويد المدينة. وعملية التهويد هذه تتم على شكل مصادرة أراض فلسطينية، والتضييق على السكان الفلسطينيين، وإقامة مستوطنات أو أحياء سكنية، وانتقال مواطنين اسرائيليين للإقامة في هذه المستوطنات وهذه الأحياء، فضلا عن قيام الحكومة الاسرائيلية بحفريات في باحة المسجد الأقصى المبارك، ومع كل تحرك بارز وبيِّن من جانب اسرائيل كانت تقدم شكوى عربية أو إسلامية لمجلسكم الموقر. وبعد كل شكوى يتخذ مجلسكم قرارا. لقد مضى على هذه الدوامة نحو ٢٨ عاما حتى الآن: توسع اسرائيلي، شكوى عربية، وقرار من مجلس الأمن. أما القرارات العديدة التي صدرت عن مجلسكم فهي ليست شاهدا فقط على عدد الانتهاكات الصارخة من جانب اسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة، بل شاهد أيضا على إصرار اسرائيل على سياسة تهويد المدينة المقدسة.

فلماذا هذا الإصرار على اتباع هذا النمط من الانتهاكات؟

وحتى أكون منصفا مع إسرائيل لا بد أن أعترف أنها لا تخفي غرضها النهائي وهو الأمر الذي يفسر توالي الانتهاكات. إن الحكومات الإسرائيلية المتتالية لم تتوقف عن الإعلان عن اعتبار القدس الشرقية جزءا من "أورشاليم العاصمة الأبدية الموحدة لدولة إسرائيل". ومصادرة الأراضي الفلسطينية، في هذا الإطار، لا يمكن أن تكون قضية أفراد وحقوق شخصية، بل قضية مستقبل القدس الشريف برمتها. إنها قضية نزاع دولي.

إذن نحن بصدد حالة واضحة: هناك سلطة احتلال تعلم أن ضمها القدس الشرقية لعاصمتها أورشاليم إجراء باطل من الناحية القانونية. ولذلك فهي تعمل على

التعويض عن البطلان القانوني بخلق واقع جديد على الأرض يعكس يهودية المدينة. وما إعلانات بلدية أورشاليم المنتظمة عن تطور عدد سكان المدينة الإسرائيليين والفلسطينيين إلا بمثابة كشف حساب دوري عن تقدم إسرائيل في عملية التهويد تجاه هدفها المعلن بجعل القدس الشرقية جزءا من "أورشاليم العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل".

فهل هذا الهدف، والتخطيط من أجله، والتنفيذ وصولا إليه، ينسجم مع ما تنشده الأمم المتحدة، وتعلن عنه إسرائيل، ويتمسك به الجانب الفلسطيني، وتطمح إليه الدول العربية التي وقّعت معاهدات سلام مع إسرائيل، والدول العربية الأخرى التي ما زالت تفاوضها - هل ينسجم هذا مع الهدف النهائي المتمثل بالتوصل إلى سلام عادل دائم شامل؟ أشك في ذلك، وأشك بشكل أكثر تحديدا بديمومة مثل هذا السلام.

فالقدس بالنسبة للعرب والمسلمين، كما هي بالنسبة للإسرائيليين، ليست مجرد أرض، إنها أرض وسكان وعقيدة. ولأنها هذا المزيج المتميز الفريد من هذه العناصر، فقد تمكنت عبر العصور من الاستقرار في اللاوعي الجماعي للعرب والمسلمين كجزء لا يتجزأ من شخصيتهم وكرامتهم وتراثهم وثقافتهم. فكيف لنا أن نتصور أن سلاما دائما - وأشدد على "دائما" - يمكن أن يتحقق وكرامة الأمة منتهكة وتراثها منقوص؟ وكيف يمكن إنشاء علاقات طبيعية بين الشعوب العربية والشعب الإسرائيلي في ظل هذا الوضع؟

إن أي سلام يقوم على مثل هذا الخلل هو بمثابة هدنة. والتاريخ زاخر بالأمثلة على ذلك، بما فيها تاريخ منطقتنا التي تسعى إلى إقرار السلام الدائم فيها برغبة وإخلاص.

فهل نُخضِع مسألة مثل مسألة القدس الشرقية لنزوات ورغبات سياسيين يحرصون على إعادة انتخابهم لأربع سنوات أخرى أكثر من حرصهم على مصالحهم الوطنية أو حرصهم على الأمن والسلام لشعوبهم؟ إذا كنا نقبل ذلك، فالأحرى بنا أن نندب مصير السلام ولا نمجده. وإذا كنا نفعل ذلك فنحن في الحقيقة لا نصنع السلام بل نلوكه.

وما كان بودي أن أخوض في تفاصيل تاريخية وثقافية تتعلق بالقدس لولا ما صرح به زميلي المحترم مندوب إسرائيل الدائم أمام المجلس في جلسة يوم الجمعة الماضي. فإذا كانت هناك أغاني وأناشيد يهودية تمجد القدس فهناك عشرات القصائد والأغاني العربية التي تمجدها. بل والأهم من ذلك فإن المسجد الأصى وما حوله، أي القدس، قد ذكر بالقران الكريم وفي الحديث النبوي الشريف. وآيات القرآن الكريم لمن لا يعلم منكم هي كلام الله عز وجل وليست كلمات مؤرخين أو فولكلور يتناوله الرواة.

أما محاولة الزميل المحترم للإيحاء بأن القدس لا يمكن أن تكون إلا يهودية لأن الوجود اليهودي فيها لم ينقطع على مدى ثلاثة آلاف سنة، وأنها لم تكن يوما عاصمة لأحد سوى اليهود، فهذا كلام غير دقيق. فالوجود اليهودي فيها لم يستمر ثلاثة آلاف سنة دون انقطاع، إذ انقطع عدة مرات، منها فترة سبي بابل وفترة الحكم البيزنطي. وحينما فتحت أبواب القدس للخليفة عمر بن الخطاب في النصف الأول من القرن السابع الميلادي كان من المطالب التي تقدم بها البطريرك الأرثوذكسي صفرونيوس للخليفة المسلم أن لا يسمح لليهود بالإقامة في القدس. فالبطريريك في طلبه أراد أن يتأكد أن المسلمين سيواصلون سياسة البيزنطيين في إبقاء اليهود خارجها. ومن المفارقات في ظل ما نجادل فيه اليوم أن المسلمين هم الذين سمحوا لليهود بالإقامة في القدس.

أما عند قيام المملكة الصليبية في القرن الحادي عشر الميلادي فلم يبق من المسلمين واليهود في قدس تلك الأيام إلا نفر قليل ممن نجا من الذبح، وممن ارتضى لنفسه أن يحترف الأعمال الدنيا حتى يعيش.

أما القدس كعاصمة لليهود فلم تكن كذلك إلا لفترة قصيرة لم تزد على قرن من الزمان، وذلك قبل حكم اليونان والرومان وظهور المسيحية. أما لماذا لم يجعل المسلمون من القدس عاصمة لهم وقد كانت تحت حكمهم لمدة اثني عشر قرنا - مستثنيا بطبيعة الحال الحقبة الصليبية وفترة الانتداب البريطاني لفلسطين بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى - فجوابي هو أن المسلمين لم يجعلوا من مكة المكرمة عاصمة لهم أيضا حتى يومنا هذا. فالرياض، كما يعلم المجلس، هي عاصمة المملكة العربية السعودية وليست مكة المكرمة، مكة، التي ولِد فيها رسول الإسلام محمد، صلى الله عليه وسلم، والتي نزل فيها الوحي عليه لأول مرة، والتي تضم الكعبة المشرفة، القبلة التي يتوجه إليها المسلمون في كل بقاع الأرض في صلواتهم والتي يحج إليها المسلمون من كل الألوان

والأعراق اعتمارا على مدى العام ووقوفا على عرفة مرة كل عام - مكة المكرمة هذه لم يجعلها الرسول عاصمة له حتى بعد فتحها، كما لم يجعلها الخلفاء الراشدون من بعده. وقياسا على ذلك لم يجعل المسلمون القدس عاصمة لهم. بل إن عمرو بن العاص، القائد المسلم الذي تسلم مسؤولية منطقة أواسط وجنوب فلسطين، في القرن السابع الميلادي، بما في ذلك القدس، بعد خروج البيزنطيين منها، اختار مدينة اللد، التي لا تبعد عن القدس أكثر من مسيرة يوم على حصان، لتكون مركزا إداريا لذلك القطاع ولم يختر القدس. والأمويون من بعده نقلوا المركز الإداري لتلك المنطقة إلى الرملة القريبة من اللد ولم يختاروا القدس، وهم الذين شيدوا قبة الصخرة والمسجد القريب منها والتي تشكل اليوم بمعمارها الرائع معلم القدس الشرقية المتميز.

ألم يكن سهلا عليهم أن يختاروا القدس بدل اللد أو الرملة كمركز إداري؟ لم يكن هناك ما يمنعهم من ذلك لولا شيء واحد هام وهو حسهم المرهف وفهمهم الرفيع لأهمية إبعاد مراكز الإدارة السياسية للدولة عن الأماكن المقدسة التي يحج إليها الناس من المنطقة وخارجها. ليت سياسيي اليوم يرتقون إلى هذا المستوى من التفكير.

ومع ذلك فإن قصدي من الكلام ليس هو نفي تعلق اليهود بالقدس بل التأكيد على أن العرب مسلمين ومسيحيين ربما كانوا أكثر تعلقا بها، وأن مفهوم الاستثنائية هو أخطر ما يهدد التوصل إلى حل متوازن لمسألة القدس ببعديها السياسي والديني. وإن هذا الحل ممكن وأساسي للغاية، وإن إشكالية العاصمة الإسرائيلية في القدس الغربية (أورشاليم) والعاصمة الفلسطينية في القدس الشرقية أمر يمكن معالجته وتسويته. فالقدس هي مفتاح السلام الدائم. والتوصل إلى حل عادل متوازن لها هو قاعدته الراسخة. بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ حينما احتلت إسرائيل القدس الشرقية بالحرب كانت هنالك سيادة إسرائيلية على القدس الغربية (أورشاليم) وسيادة عربية على القدس الشرقية التي تضم الأماكن المقدسة للديانات السماوية الثلاث ضمن الجزء المسور منها. ولأن السلام لم يتحقق، كان الإسرائيليون محرومين من زيارة حائط المبكى مثلما كان المسيحيون العرب محرومين من زيارة مدينة الناصرة في إسرائيل. أي أن مسألة السيادة السياسية لم تكن مشكلة: إذ كانت هناك سيادة إسرائيلية على القدس الغربية وسيادة عربية على القدس الشرقية. فالسيادة السياسية لم تكن محصورة بطرف دون آخر، فلكل سيادته المنفصلة أما السيادة الدينية فقد كانت محصورة في القدس الشرقية بالأردن. وهذه الحالة كانت غير متوازنة وكانت تنتظر التقويم حينما يحل السلام.

أما ما يمكن أن نستقرئه اليوم من مواقف إسرائيلية قائمة على ضم القدس الشرقية وجعلها مع أورشاليم عاصمة إسرائيل الموحدة فهي محاولة لعكس الموقف الذي سبق حرب ١٩٦٧ أي جعل السيادة السياسية على أورشاليم والقدس محصورة في إسرائيل مع بقاء الأماكن الدينية غير اليهودية في متناول العرب.

إن هذا التصور لا يختلف عن الوضع الذي سبق حرب ١٩٦٧ من حيث عدم توازنه. فهو محصور بإسرائيل من جهة السيادة ومفتوح لإسرائيل والعرب من الناحية الدينية. فمثلما كان الوضع السابق غير متوازن، هذا الوضع يساويه تماما في عدم التوازن. مع فارق واحد وهو أن عدم التوازن الأول كان بسبب حالة الحرب القائمة، أما عدم التوازن الذي تسعى إليه إسرائيل فسيكون - لو تم - في ظل السلام. وأي سلام هذا الذي نتطلع إليه إذا كان قائما على خلل في نقطة حساسة مثل القدس؟ وحينما اتفق المفاوض الفلسطيني والإسرائيلي في إعلان مبادئ أوسلو على تأجيل النظر في مسألة القدس إلى مرحلة بحث الوضع النهائي، استبشرنا خيرا ودغدغنا في خيالنا وقلوبنا آمال التوصل إلى حل عادل متوازن لكل المسائل، بما فيها مسألة القدس. وكان فهمنا أن تأجيل مسألة القدس هو بسبب تعقدها، وسيتيح التأجيل فرصة بناء الثقة بجدوى السلام بين المتفاوضين الأمر الذي سيسهل التوصل إلى حل متوازن. وما كنا لنظن أن إعلان المبادئ سيتحول إلى حائط أو جدار ييسر للبعض الاختباء وراءه حينما يواجهون بضرورة التصدي لكل ما من شأنه أن يهدد عملية السلام. أو أن يغدو تأجيل بحث مسألة القدس فرصة مناسبة كي تواصل إسرائيل عملية تهويد القدس الشرقية كأمر واقع تواجه به الفلسطينيين والعرب والعالم حينما يحين موعد بحث وضعها النهائي.

على ضوء كل ما سبق، فإن هذا الاجتماع لمجلسكم الموقر اجتماع هام للغاية، حيث أنه يعالج مشكلة خطيرة للغاية، نجمت عن إجراء إسرائيلي يهدد الأمن والسلام في الشرق الأوسط، لأنه: يخالف قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يشكل القاعدة والأساس لعملية السلام الجارية مثلما يخالف قرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة؛ ولأنه ينتهك اتفاقية جنيف الرابعة

لعام ١٩٤٩ في أكثر النقاط حساسية؛ ولأنه يلتف على اتفاقية أوسلو جوهرا وروحا.

وعليه، ووفاء للواجبات والالتزامات التي يضعها على كاهل مجلسكم ميثاق الأمم المتحدة، وانسجاما مع سياسة الدبلوماسية الوقائية التي تبناها المجتمع الدولي، منعا لاحتكاك مهيأ تماما، بسبب طبيعته، لإطلاق شرارة قابلة لإشعال حريق في المنطقة، وحرصا على إنجاح المفاوضات الجارية، وصولا لسلام شامل عادل دائم، فإن وفد بلادي يتطلع إلى مجلسكم الموقر للنهوض بمسؤولياته كاملة، بتبني مشروع القرار المعروض عليكم والعمل على تنفيذه.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل الأردن على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي. المتكلم التالي هو ممثل تركيا، وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد باتو** (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، من دواعي سروري العظيم أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. ونحن واثقون بأن المجلس سيضطلع بمسؤولياته بنجاح في ظل قيادتكم المقتدرة. وأود أيضا أن أشيد بالسفير كوفاندا ممثل الجمهورية التشيكية للعمل القدير الماهر الذي قام به بصفته رئيسا للمجلس في شهر نيسان/أبريل.

في اتفاق المبادئ التاريخي، الذي أثار آمالا وتوقعات عظيمة ببزوغ عصر جديد في الشرق الأوسط، اتفق الطرفان على أن تبدأ مفاوضات بشأن الوضع النهائي، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، في وقت لاحق، بما يعني أن الوضع الراهن سيظل دون تغيير خلال ذلك. وبالتالي، فإن العمل الأخير الذي قامت به الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالقدس - أي قرار مصادرة ٥٣ هكتارا من الأراضي الكائنة في منطقة القدس الشرقية وإعلانها أن تلك الأرض ستخصص لغرض مواصلة بناء مستوطنات إسرائيلية - يتنافى مع روح إعلان المبادئ.

إن هذا العمل الأخير ينتهك أيضا قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن أن يسهم إسهاما سلبيا بالحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات المقبلة في وقت يُتوقع فيه من إسرائيل أن تشارك في تدابير لبناء الثقة دعما لعملية السلام.

ومن الواضح أن هذه الأعمال تحبط المفاوضات الجارية وتعقد المسائل القائمة المتعلقة بالمستوطنين والمستوطنات ووضع القدس وعملية السلام في الشرق الأوسط برمتها. ومن ناحية أخرى، فإن المسألة الحساسة الخاصة بالقدس، المدينة المقدسة، ببعديها السياسي والديني، تتطلب نهجا دقيقا متعقلا كما تتطلب صبرا وحكمة وعملا لا يصدر عن عاطفة. وأية محاولة لتغيير الظروف الجغرافية والسكانية والقانونية للقدس من شأنها أن تعرض عملية السلام برمتها لتهديد خطير.

ونعتقد أن اتخاذ خطوة إيجابية لوضع حد لهذه الحالة من شأنه أن يكفل التقدم الناجح للعملية نحو تحقيق سلام عادل دائم في المنطقة.

ولهذا نناشد الحكومة الاسرائيلية إلغاء أوامر المصادرة المعلنة، والامتناع عن اتخاذ أية تدابير من هذا القبيل في المستقبل. كما نحث الأطراف على إعادة تأكيد استعدادها لمواصلة عملية السلام الجارية في هذا المنعطف البالغ الدقة. ولا ينبغي السماح لليأس بأن يحل محل الآمال الكبار التي تولدت عن الاتفاق التاريخي.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل تركيا على العبارات الرقيقة التي وجهها الي. الممثل التالي هو ممثل كندا وأدعوه إلى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد فولر** (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أن اهنئكم، سيدي الرئيس، على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو وأن أشكر سلفكم، السفير كوفاندا، على قيادته الفعالة للمجلس خلال شهر نيسان/ابريل.

تؤيد كندا بقوة عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط. ونعبر عن اعجابنا الكبير بحكمة وشجاعة ومبادرة هؤلاء الذين جازفوا من أجل السلام مثل رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين، والرئيس عرفات والملك حسين. وقد أحرزت نجاحات رائعة في السنوات الثلاث الماضية.

وحاليا تمر جهود إقامة السلام الدائم بمرحلة صعبة ودقيقة. وليس من مصلحة أحد، باستثناء المعادين للسلم، اثارة الشكوك في نوايا أو اخلاص شركائه في

المفاوضات. وينبغي توخي الحرص الشديد لإبقاء الثقة في عملية السلام لكفالة أن تحقق المفاوضات هدفها بالكامل وأن تصبح عملية السلام في الشرق الأوسط حقيقة لا رجعة فيها.

(تكلم بالانكليزية)

ترى كندا أن قرار الحكومة الاسرائيلية الأخير بمصادرة أراضي في القدس الشرقية يلحق ضررا بالغا بعملية السلام، ويتنافى وروح وقصد إعلان المبادئ الذي وافقت عليه اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. كما يتنافى وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنطبق على الضفة الغربية بأكملها بما في ذلك القدس الشرقية، والتي تحظر تغيير التوازن الديموغرافي أو طابع الأراضي الخاضعة للاحتلال.

ونعتقد أن الأعمال الانفرادية بمصادرة الأراضي وإنشاء مستوطنات جديدة تقوض الثقة التي تعد الدعامة الأساسية لعملية السلام. وكندا، شأنها شأن اصدقاء اسرائيل العديدين، تناشد حكومة اسرائيل أن تعيد النظر في قرارها بمصادرة هذه الأراضي.

ونشجع بقوة الاسرائيليين والفلسطينيين على تكثيف جهودهم لاستكمال العملية التي بدأت بإعلان المبادىء ادراكا، بطبيعة الحال، للاهتمامات والأماني المشروعة لبعضهما البعض. ولا تزال كندا تعرض دعمها الكامل لهذه المفاوضات التي نرى أنها لا تزال تشكل السبيل الوحيد للتقدم إلى الأمام.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اشكر ممثل كندا على العبارات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي هو ممثل استراليا. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد بتلر** (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بأن أعبر عن شعورنا نحن الاستراليين إذ نراكم تشغلون هذا المنصب الرفيع، منصب رئاسة مجلس الأمن.

ما كان لعملية السلم التي بدأت في مدريد وعززتها اتفاقات اوسلو أن تتسم بالسهولة. إذ ليس من السهل محو تركة أربعة عقود من العداوة والحروب المتكررة. وتوجد الآن، في السياق الاسرائيلي الفلسطيني، حاجة ماسة لتوليد زخم للوفاء بالأهداف المتفق عليها في إعلان المبادئ، حتى يتسنى تعزيز الثقة الشعبية في جدوى عملية السلام في النهاية. إذ من الواضح أن بناء السلام ينبغي أن يكون موجها لإنماء الشعور المتبادل بالاحترام والثقة بين الاسرائيليين والفلسطينيين.

لقد أبدت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية مرونة ملحوظة في المثابرة على مفاوضات بالغة الصعوبة. وقد واجه كل منهما ضغوطا سياسية واجتماعية واقتصادية شديدة بما في ذلك محاولات معارضي السلام وتصميمهم على إحباط المفاوضات. ويستحق زعماء كلا الطرفين الإشادة، لا الإدانة، على شجاعتهم في التماس الأهداف التي أعلنوها لأنفسهم في عام ١٩٩٣.

وستواصل حكومة استراليا دعم الأطراف التي أبدت الشجاعة والالتزام من أجل السلام منذ أوسلو. ونحن أنفسنا نلتزم التزاما مطلقا بالدفاع عن حق اسرائيل في العيش في سلام مع جيرانها. ونؤيد أيضا تأييدا قويا حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي أن يقيم، إذا أراد ذلك، دولة مستقلة تكون جارة لاسرائيل الآمنة.

واستراليا، إذ تتخذ موقفا يقوم على المبادئ بشأن هذه المسائل، ترى لزاما عليها التمسك بقوة لا تقل عن ذلك بالمسائل المتصلة بالمبادئ فيما يتعلق بالقدس. وتعتبر الحكومة الاسترالية منذ فترة طويلة القدس الشرقية باعتبارها جزءا من الأراضي المحتلة. وكما هو معروف تماما، نحن لا نعترف لا بالإعلان الإنفرادي لعام ١٩٦٨ بفرض السيادة الاسرائيلية على القدس الشرقية ولا بـ "القانون الأساسي" لعام ١٩٨٠، الذي أعلن القدس "عاصمة أبدية" لاسرائيل. إن استمرار مصادرة أراضي الفلسطينيين وتوسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة أمر يتنافى والقانون الدولي، كما أنه يشكل إعاقة خطيرة لعملية السلام.

إن مسألة المستوطنات والقدس الشرقية مسألة جد عاطفية بالنسبة للاسرائيليين والفلسطينيين على السواء. وانعكاساتها تتجاوز بكثير المنطقة ذاتها. ونحن نحث الحكومة الاسرائيلية على تعزيز عملية السلام، وذلك بتبديد التوتر إزاء مصادرة الأراضي والنشاط الاستيطاني قبل بدء المفاوضات الرسمية بشأن هاتين

المسألتين. ونحث الطرفين على معالجة هذه المسألة بحسن نية، حسب اتفاقهما على ذلك في إعلان المبادئ ووفقا للجدول الزمني المتوخى في تلك الوثيقة.

وترى استراليا أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي للقدس إلا عن طريق هذه المفاوضات وفي سياق السلام الشامل في المنطقة. ونحن على استعداد لدعم أي اتفاق يتوصل إليه الاطراف المعنية يحترم ويجسد الطابع التقليدي للمدينة وتطلعات سكانها.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل استراليا على العبارات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي هو ممثل الجمهورية العربية السورية. وأدعوه إلى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد أحمد حلاق** (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي في البداية أن أعبر لكم عن تهانئي لتبوئكم رئاسة المجلس لهذا الشهر متمنيا لكم التوفيق، كما أتوجه بالتقدير إلى سلفكم سفير الجمهورية التشيكية السفير كوفاندا، على الطريقة المثلى التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

يجتمع مجلس الأمن مجددا، اليوم لينظر في المخاطر التي تواجهها القدس المحتلة نتيجة لمواصلة اسرائيل لسياستها وممارساتها الاستيطانية، وخاصة قرار الحكومة الاسرائيلية بنزع ملكية الأراضي من أصحابها العرب ومصادرتها، وذلك في اطار خطة متعددة الأبعاد. يراد لها أن ترسم بشكل مسبق مصير الأراضي العربية المحتلة من خلال سياسة فرض أمر واقع جغرافي وديمغرافي يهدد، مصير المواطنين العرب ويحكم القبضة على وجودهم وعزلهم داخل تجمعات مغلقة لا قابلية للحياة فيها إلا من خلال الاعتياش على دورة المال الاسرائيلية، الأمر الذي يستهدف اقتلاع الوجود والحقوق العربية من المدينة المقدسة.

إن مصادرة الأراضي العربية تشكل أحد المرتكزات الأساسية للسياسة الاسرائيلية المتعاقبة من خلال مشاريع عديدة مثل مشروع آلون الاستيطاني القاضي بضم مساحات كبيرة من أراضي الضفة الغربية، ومشروع القدس الكبرى، ومشروع غاليلي، وغيرها، والتي استندت إلى ربط الاستيطان بقضية الأمن. لقد حاولت اسرائيل تكثيف الحملات الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة مستعينة بقوانين الطوارئ وقانون مصادرة أملاك الغائب وقوانين ما يسمى بتطوير الأراضي، وغيرها، والتي استهدفت مصادرة مزيد من الأراضي وتوسيع دائرة الاستيطان؟

إن التوسع والاستيطان هما صلب السياسة الاسرائيلية، وما تقدم عليه اسرائيل في الوقت الحاضر من إجراءات مصادرة واقامة مستوطنات في القدس أو سواها إنما هو تحد لارادة المجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية. ومنذ عام ١٩٦٧، وبعد بروز مشاريع الاستيطان الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، عادت الأمم المتحدة إلى التأكيد على ضرورة وقف التدابير التي تؤثر في التكوين العمراني والديمغرافي والجغرافي للأراضي العربية المحتلة. فلقد صدرت القرارات العديدة عن الأمم المتحدة، ولا سيما قراري مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠)، ٤٧٦ (١٩٨٠)، التي اعتبرت جميع الاجراءات الادارية الاسرائيلية، بما فيها الاستيطان، باطلة ومخالفة للقانون الدولي.

إن مصادرة الأراضي العربية ما هي إلا دليل جديد على اظهار نوايا اسرائيل في عدم رغبتها بالسلام. لذلك فإن على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته ويتحرك بسرعة لايقاف مثل هذه الأعمال، وذلك باستصدار قرار بالغاء الإجراءات الخاصة بمصادرة الأراضي العربية الفلسطينية في القدس وخارجها، وغير ذلك من الاجراءات التي تشكل خروجا على قرارات الشرعية الدولية وتحديا للقانون وللنظام الدولي، وخرقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولقواعد ومبادئ القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب.

كما أننا ندعو مجلسكم الكريم إلى إدانة اسرائيل لمحاولتها تغيير التركيب السكاني أو الشكل الجغرافي لمدينة القدس، وكذلك مطالبتها بوقف برامجها وخططها الاستيطانية، وانهاء استمرار إغلاق المدينة ووقف كافة الحفريات الاسرائيلية التي تهدد أساسات المسجد الأقصى، والتأكيد على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية السكان العرب في الأراضي العربية المحتلة، باعتبار أن هذه التغييرات تمثل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في المنطقة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل بنغلاديش. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

**السيد رحمان** (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتوجه إليكم، سيدي، بتهنئة حارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأضم صوتي إلى أصوات المشيدين بالسفير كوفاندا على ترؤسه باقتدار أعمال المجلس في نيسان/أبريل.

إن التطورات الأخيرة التي حدثت في القدس الشرقية لا يمكن إلا أن تكون مدعاة لقلق المجتمع الدولي بأسره، والمفاوضات المكثفة والتضحيات الجسام قد شكلت زخم عملية السلام في الشرق الأوسط منذ استهلالها في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وإعلان المبادئ التاريخي المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ واتفاقات التنفيذ اللاحقة. ورحبت بنغلاديش بهذه العملية وأيدتها كانجاز رئيسي نأمل أن يؤتي أكله في نهاية المطاف. ويكمن وراء هذه العملية احترام الأحكام الكامنة في صفقة السلام وقرارات مجلس الأمن والمبادئ الراسخة في القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

وإن الاجراءات الاسرائيلية الحالية التي تستهدف في جملة أمور مصادرة ٥٣ هكتارا من الأراضي في القدس الشرقية، والحد المنتظم لامكانية وصول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية والقيام بأعمال حفريات تهدد أساس المسجد الأقصى تشكل انتهاكات واضحة ليس فقط لأحكام صفقة السلام ولكن أيضا لمبادئ القانون الدولي الراسخة منذ أمد طويل. وإن استمرار هذه الأعمال سيقوض على نحو أكيد بناء الثقة وسيعرض للخطر عملية السلام وسيعوقها. ولهذا نضم صوتنا إلى أصوات من أدانوا أعمال التهويد العلنية والخفية والعملية المستمرة لتغيير مركز القدس الشريف وطابعها الديمغرافي، وبخاصة عن طريق التوسيع غير القانوني للمستوطنات القائمة حاليا.

ويحدونا خالص الأمل في أن يتصرف مجلس الأمن على سبيل الاستعجال وبسرعة لادانة ووقف هذه الأعمال غير القانونية والغائها ولمنع تكرارها في المستقبل. وإننا ندعم دعما تاما مشروع القرار المعروض الآن على مجلس الأمن ونؤيده.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل باكستان. أدعوه الى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه.

**السيد كمال** (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بالنيابة عن وفد باكستان، أن أنقل اليكم، سيدي، أحر التهانئ لتبوئكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أعرب عن آمالنا في أن تضطلعوا بمسؤولياتكم على نحو ناجح.

وأود أيضا أن أنقل تقدير وفد بلدي الى السفير كارل كوفاندا على الطريقة الممتازة التي ترأس بها أعمال المجلس الشهر الماضي.

إن حكومة باكستان تنظر بعميق الدهشة والقلق الى العمل الذي أقدمت عليه الحكومة الاسرائيلية مؤخرا والمتمثل في مصادرة ٥٣ هكتارا من القدس الشرقية تعود ملكيتها الى الفلسطينيين العرب، والى استخدام هذه الأراضي في الاستيطان الاسرائيلي. وإننا نؤيد تمام التأييد الاعلان الذي اعتمدته مؤخرا في باندونغ اللجنة المعنية بفلسطين التابعة لحركة عدم الانحياز، والذي ينص، في جملة أمور، على أن:

"جميع الممارسات الاسرائيلية الراميةلى تغيير مركز القدس وتركيبتها السكانية وإنشاء مستوطنات وتوسيع مستوطنات قائمة هي ممارسات باطلة ولاغية".

إن تفاصيل عمل إسرائيل واعتزامها مصادرة مئات الفدادين الاضافية من الأراضي الفلسطينية قد وصفها المراقب الدائم لفلسطين. وحسبما أشار اليه السفير ناصر القدوة، فإن القرارات تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، فضلا عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذا العمل يدعو بصورة خاصة الى القلق حيث أنه يؤثر تأثيرا مباشرا على عملية السلم التي تم التوصل اليها من خلال مبادرات جريئة وشجاعة اتخذتها القيادتان الفلسطينية والاسرائيلية.

ولقد نظر المجتمع الدولي الى إعلان المبادئ التاريخي باعتباره ممهدا لطريق السلم الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط. لذلك تتعارض التدابير الاسرائيلية الأخيرة، تعارضا مباشرا مع روح الإعلان. وهي تتعارض أيضا مع نص الإعلان الذي نص بوضوح على أن مفاوضات المركز الدائم المتعلقة بالمسائل المتبقية، بما في ذلك القدس، ستبدأ في أسرع وقت ممكن، ولكن ليس بعد بداية السنة الثالثة من الحكم المؤقت.

ومن الحتمي الابقاء على الزخم الراهن الناجم عن العملية التفاوضية. ونحن نشاطر المجتمع الدولي توقعه بألا يحدث تأخير في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها حتى الآن، وبأن يجري الامتثال التام لأحكام تلك الاتفاقات من قِبـَل جميع الأطراف. ويتعين بذل جهود مخلصة ومتضافرة من أجل تحقيق السلم والاستقرار في فلسطين. وبغية تحقيق هذا الهدف، الذي استعصى على الحل لفترة طويلة، من الضروري وقف بناء جميع المستوطنات الجديدة حالا. ولا يمكن تحقيق السلم الحقيقي في الشرق الأوسط إلا من خلال اتخاذ هذا التدبير الواضح والحتمي.

وباكستان حكومة وشعبا تشعر بسخط شديد إزاء الأعمال الأخيرة التي قامت بها الحكومة الاسرائيلية، وتطلب إليها إلغاء قراراتها التي تعرض عملية السلم للخطر. وهي تطلب أيضا إلى مجلس الأمن اتخاذ تدابير عاجلة للتصدي لهذه الحالة الخطيرة التي تشكل خطرا على السلم في المدينة المقدسة، ألا وهي القدس الشريف. ونعتقد اعتقادا راسخا أن من واجب المجلس توجيه أمر الى السلطات الاسرائيلية بنقض أوامر المصادرة المعلنة، وبالامتناع عن اتخاذ أية تدابير غير شرعية أخرى.

ولهذا السبب نؤيد مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل كوبا. أدعوه الى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه.

**السيد رودريغيز باريلا** (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نهنئكم، سيدي، على تبوئكم الرئاسة ونتمنى لكم كامل النجاح.

ونعرب عن شكرنا أيضا للممثل الدائم للجمهورية التشيكية، على الطريقة الفعالة التي أنجز بها مهامه بوصفه رئيسا الشهر الماضي.

وعملا بالوثيقة S/1995/366، يجتمع مجلس الأمن ليقوم مرة أخرى بمناقشة الحالة في الأراضي العربية المحتلة، ولا سيما الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن بؤرة التوتر الجديدة هذه، الناجمة عن الأوامر التي اصدرتها مؤخرا الحكومة الاسرائيلية بمصادرة أراض فلسطينية في القدس الشرقية، ينبغي لها هذه المرة ألا تستدعي مجرد تكرار المناشدات الموجهة الى دولة الاحتلال. فالحالة على الأرض والآمال في أن يكون إعلان المبادئ الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل أساسا لتحقيق سلم عادل ودائم في المنطقة، الأمر الذي يمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق التقدم صوب ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، تحمل مجلس الأمن، هذه المرة، على اتخاذ تدابير صارمة وجادة. ويرى وفد بلدي أن عدم القيام بذلك من شأنه أن يبعث رسالة خاطئة مفادها أنه بدلا من الإسهام في تحقيق التقدم في عملية السلم، فإن ذلك قد يعرضها للخطر، وربما بصورة لا يمكن إصلاحها.

وعلى الرغم من إعلان المبادئ المذكور أعلاه والخطوات الأخرى التي نعتبرها إيجابية في العلاقات بين اسرائيل وجيرانها، يجب أن نلاحظ بأن الحالة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك مدينة القدس، قد تدهورت منذ عام ١٩٦٧، بسبب عدم اضطلاع اسرائيل بمسؤولياتها القانونية، وبصورة خاصة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. وعدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٤٦٥ (١٩٨٠)، و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٩٠٤ (١٩٩٤)، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة من قبيل القرار ١٩٤ (د - ٣).

ويبدو أن الأعمال القمعية التي ارتكبت في الأشهر الأخيرة والاجراء غير الشرعي الذي حملنا على الاجتماع اليوم، تدل على عدم وجود تغير في السياسة العدائية التي تمارسها الدولة القائمة بالاحتلال ضد

الشعب الفلسطيني، وممتلكاته وحقوقه غير القابلة للتصرف المعترف بها دوليا. ويمكن أن تعرض مواصلة هذه الممارسة للخطر أحكام اتفاق إعلان المبادئ، وجدوله الزمني وعملية السلم نفسها.

وسيظل تنفيذ عملية السلم معرضا لخطر دائم؛ أي أن العملية ستبقى تحت رحمة تنفيذ إسرائيل للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وانسحابها بموجبه من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بالإضافة إلى تنفيذها لإعلان المبادئ، الذي اتفق الأطراف بموجبه على أن تبدأ مفاوضات الوضع النهائي لحل المسائل المتبقية، بما فيها القدس، في أقرب وقت ممكن، على ألا يتجاوز ذلك بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

ويعد قرار الحكومة الإسرائيلية بمصادرة ٥٣ هكتارا من الأراضي الفلسطينية الواقعة في منطقة القدس الشرقية بحجة استخدامها لمواصلة عملية بناء مستوطنات إسرائيلية، نكسة خطيرة لعملية السلام في الشرق الأوسط ويحكم مسبقا على نتائجها. إن مثل هذه الإجراءات وغيرها من إجراءات ترمي إلى تغيير وضع القدس وتكوينها السكاني إجراءات غير قانونية - بل باطلة ولاغية - وتخالف القواعد الأساسية للقانون العرفي والقانون الإنساني الدوليين. وعلاوة على ذلك، فإن هذا القرار لا يشجع فحسب استمرار سياسة الاستيطان في الأراضي المحتلة، الذي يمثل أكبر خطر يحدق اليوم بعملية السلام، بل يبدو أيضا أنه يظهر أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لا تنوي تغيير هذه السياسة، على الرغم من إدانة المجتمع الدولي المتكررة لها. كما أن تدمير الهياكل الاقتصادية للشعب الفلسطيني وإحباط جهوده المبذولة من أجل السلام وإعادة التعمير والتنمية يمثلان إهانة للأمم المتحدة ومجلس الأمن في إطار مسؤولياتهما إزاء قضية فلسطين.

إن حكومة جمهورية كوبا تستنكر الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية، والتي تشكل انتهاكا صارخا لمبدأ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وتأمل في أن يتخذ مجلس الأمن التدابير الضرورية التي تكفل إلغاءها، وأن يصدر القرار الذي أعدته مجموعة الدول العربية بشأن هذه المسألة. ويتوقف على ذلك إلى حد كبير مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط، ومصداقية سلطة المجلس في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتلبية تطلعات المجتمع الدولي إلى أن يتم أخيرا تحقيق سلام عادل ودائم ومسؤول في تلك المنطقة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل كوبا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل الكويت. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد أبو الحسن** (الكويت): السيد الرئيس، يسرني باسم وفد الكويت أن أهنئكم على ترؤسكم أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر، ولقد أثبتم كفاءة ومقدرة كانت ولا تزال تميز عملكم. ونحن مطمئنون إلى نجاح المجلس بقيادتكم الفعالة.

كما لا يفوتني أن أشكر سلفكم السفير كارل كوفاندا، الممثل الدائم للجمهورية التشيكية، على رئاسته أعمال المجلس خلال الشهر الفائت.

لقد علقت دول منطقة الشرق الأوسط، كما علق العالم بأسره، آمالا عريضة حين بدأت مسيرة السلام، التي غرست بذرتها في مدريد، تؤتي بعض نتائجها، متمثلة في الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي، والاتفاق الأردني - الإسرائيلي. وحرصت الدول العربية على توفير كل مسببات النجاح لهذه المسيرة التي طال انتظارها، واتخذت العديد من الخطوات الجريئة وغير المسبوقة لتشجيعها ولتثبيت دعائمها، ولعدم تركها تخرج عن إطارها الأساسي المتمثل في مبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبالذات القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وشمولية التقدم على جميع المسارات، واعتبار الاكتفاء بأحدها أو بعضها نكسة لمجمل المسيرة، وإضعافا لكل النتائج التي تحققت في المسارات الأخرى.

إن الواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتق أطراف مسيرة السلام هي واجبات ومسؤوليات متقابلة ومتكاملة ومتساوية. فلا يجوز أن يترك لطرف من أطراف المسيرة اتخاذ خطوات، تحت أي ذريعة كانت، تمس بأسس الاتفاق، ناهيك عن جوهره ومبادئه الأساسية. ولعل اجتماع مجلسكم الموقر لمناقشة موضوع مصادرة إسرائيل لبعض الأراضي في مدينة القدس الشريف لتعكس أحد الأمثلة بالغة الدلالة على ذلك. وإن موضوع مناقشتنا هنا يحمل ضمنه تحديات خطيرة تقوم بها

إسرائيل من منطلق القوة، وعدم الاكتراث بالمبادئ والمشاعر العربية والإسلامية، وبالأسس التي تم الاتفاق عليها مع الجانب الفلسطيني.

وهذه التحديات هي، أولا التأثير على وضع مدينة القدس الشريف، هذه المدينة التي تم الاتفاق على عدم قيام إسرائيل بالمساس بوضعها الديموغرافي والسياسي، وتركها للمعالجة في زمن محدد منصوص عليه في اتفاق إعلان المبادئ الإسرائيلي ـ الفلسطيني؛ ثانيا، العودة إلى موضوع إقامة المستوطنات الإسرائيلية، هذا الموضوع الذي اعتبره مجلسكم الموقر، كما اعتبرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، أمرا غير قانوني، ومقوضا لأركان السلام والاستقرار، وتعديا على حقوق جغرافية وديموغرافية وسياسية؛ ثالثا، مبدأ مصادرة الأراضي بالقوة لتحقيق مكاسب سياسية، أو التأثير على الوضع المستقبلي للمدينة المعنية، أو لتغيير طبيعتها الديموغرافية.

إن الكويت، ومن منطلق موقفها المعروف تجاه العملية السلمية، وتأييدها بالقول والعمل للعناصر الأساسية في اتفاقيات السلام، واعتبارها خطوة أولية هامة في نطاق المسيرة السلمية التي تريدها أن تنجح على جميع المسارات اعتمادا على منطلقات العدل والمساواة والشرعية الدولية، لتطلب من إسرائيل إلغاء قرارات المصادرة والكف الفوري عن إجراءاتها غير القانونية في مصادرة الأراضي العربية، سواء كانت في القدس الشريف أو في غيرها من الأراضي العربية المحتلة.

كما إن الكويت تؤمن بأن موضوع القدس الشريف هو في حقيقته الركن الأساسي لمجمل عملية السلام وديمومته.

بناء على ذلك، فإن الكويت تتوقع من مجلس الأمن، وهو الذي وضع القاعدة التي اعتمدت عليها عملية السلام من خلال قراراته ذات الصلة، أن يقوم باتخاذ خطوات ملموسة، يطلب فيها من اسرائيل إلغاء مصادرة الأراضي في القدس الشريف تحت أي ذريعة كانت، وإعادة تأكيد أن أية اجراءات منفردة تقوم بها اسرائيل في منطقة القدس تعتبر باطلة ومخالفة لاتفاقيات جنيف الرابعة. كما أن على مجلسكم الموقر مطالبة اسرائيل بعدم القيام بأي إجراء يؤثر على الأجواء الضرورية لدفع عملية السلام لتحقيق أهدافها، وبأن تنشط بقية الأصعدة، وأن لا يتم التجاوز على أسس العملية السلمية ومنطلقاتها، وهي منطلقات قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي.

إن الكويت ترى أن مسؤولية مجلس الأمن الآن تتمثل بأن لا يترك شعور الإحباط يتسلل إلى نفوس الشعب الفلسطيني، وأن يفقد اهتمامه وحماسه وتشجيعه للعملية السلمية.

كما أن الكويت، انطلاقا من إيمانها بالسلام، تعمل كل ما في وسعها، لكي يعم السلام منطقة الشرق الأوسط، وتتجه مواردها لتنمية الاقتصاد، خدمة للإنسان وأمنه واستقراره.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل الكويت على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل العراق. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد حمدون** (العراق): السيد الرئيس، يسرني في البداية أن أقدم لكم التهانئ على ترؤسكم المجلس لهذا الشهر. وإننا لعلى ثقة بأن خبرتكم وحكمتكم تؤهلانكم لقيادة أعمال المجلس على أفضل وجه. كما أتقدم بالشكر للسيد السفير كوفاندا، ممثل الجمهورية التشيكية على ترؤسه وحُسن إدارته لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

يجتمع المجلس اليوم ليناقش موضوعا بالغ الخطورة، وله تأثيرات عميقة على السلم والأمن الدوليين إذا لم تتم معالجته بالصورة المناسبة.

إن مدينة القدس الشريف تتمتع بخصوصية دينية وتاريخية للعالم العربي وللعالمين الإسلامي والمسيحي. وإضافة إلى ذلك فهي جزء من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧. ولذا فإن المساس بهويتها وبوضعها القانوني أو تركيبتها السكانية يمثل استهانة بمشاعر الأمتين العربية والإسلامية، إضافة إلى كونه يمثل تحديا للقانون الدولي وخرقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ومن هنا وجب على مجلس الأمن أن يعالج الموضوع ويتخذ القرار المناسب بوقف

محاولات السلطة الاسرائيلية القائمة بالاحتلال، الهادفة إلى تغيير هوية هذه المدينة المقدسة.

إن الحقائق والوقائع المتعلقة بقيام السلطة الاسرائيلية القائمة بالاحتلال بسلسلة من إجراءات مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات بهدف اقتلاع الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة أصبحت واضحة للجميع ولا سيما للجدال حولها. وهذه الحقائق والوقائع تضع مجلس الأمن أمام مسؤولية إصدار القرار بتأكيد عدم شرعية عمليات الاستيلاء على أراضي المدينة المقدسة، وإلزام السلطات القائمة بالاحتلال بإلغاء هذه القرارات، ووقف جميع البرامج والخطط الاستيطانية، وإنهاء إغلاق مدينة القدس الشريف، ووقف كافة الحفريات الاسرائيلية التي تهدد أساسات بناء المسجد الأقصى.

إن العالم العربي والإسلامي وجميع الشعوب المحبة للسلام في العالم تنتظر من المجلس أن يؤدي، هذه المرة، دوره المنصوص عليه في الميثاق، ويحفظ الحقوق لأصحابها، ويجنب المنطقة والعالم بوادر صراع لن يكون أقل مرارة من الصراعات السابقة.

إن تأخر المجلس أو تلكؤه في اتخاذ قرار عادل يردع المعتدي لن يؤدي سوى إضعاف مصداقية المجلس، كما أنه لا يخدم هدف صون السلم والأمن الدوليين المنصوص عليه في الميثاق.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل العراق على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل اليابان. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد أوادا** (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني لممتن كل الامتنان على إعطائي هذه الفرصة لكي أعرب عن آراء حكومة اليابان بشأن هذا الموضوع الذي تعلق عليه اليابان أهمية كبرى. ولكن قبل قيامي بذلك، اسمحو لي، سيدي الرئيس، أن أعرب لكم عن سروري لرؤيتكم توجهون أعمال مجلس الأمن بصفتكم رئيس المجلس لشهر أيار/مايو. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفكم، ممثل الجمهورية التشيكية، على الطريقة المثيرة للإعجاب التي أدى بها مسؤولياته الجسيمة بصفته رئيسا للمجلس في الشهر الماضي.

إن المسار الفلسطيني في عملية السلام في الشرق الأوسط يقترب الآن من مرحلة حاسمة، خاصة وقد أوشك بدء الاستعدادات لإجراء انتخابات المجلس الفلسطيني. وفي هذا المنعطف الحرج من الأهمية الحيوية أن تتصرف الأطراف المعنية بإحساس كامل بالمسؤولية وضبط النفس، حتى لا يعترض شيء السبيل إلى حسم التحديات الكثيرة والصعبة التي تواجهها. فلا يمكن إرساء السلم والأمن في كل أرجاء الشرق الأوسط، ولا يمكن لجميع شعوب تلك المنطقة أن تواصل حياتها في انسجام وهدوء إلا إذا عمل الجميع معا من أجل النهوض بعلاقات تقوم على الثقة والتعاون المتبادلين.

ومن هذا المنطلق بالذات، لا يسع اليابان إلا أن تشعر ببالغ القلق إزاء الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية فيما يتعلق بالقدس الشرقية. والكل يعلم أن أي مسألة تخص القدس مسألة حساسة، لا سيما وأن المفاوضات الخاصة بالمركز القانوني النهائي للضفة الغربية وغزة ستبدأ بعد سنة من هذا الشهر. وفي ضوء هذه الظروف يصبح من الأهمية القصوى أن تمتنع جميع الأطراف المعنية عن أي عمل قد يعرض للخطر عملية التفاوض هذه.

إن علاقة الثقة المتبادلة بين الشعوب العربية والشعب الاسرائيلي هي الشرط الذي لابد منه لأي تسوية مرضية لمشاكل الشرق الأوسط. ومن هذا المنطلق ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر بقلق شديد إلى الإجراء الذي اتخذته السلطات الاسرائيلية مؤخرا. ففي أسوأ الحالات يمكن لهذا الإجراء أن يؤدي إلى الحاق ضرر بأسس عملية السلام لا يمكن اصلاحه. وأيا كانت خلفية هذا الاجراء، فمن الحتمي على اسرائيل أن تعترف بالخطر الكامن في هذا المسار وأن تدرك تمام الادراك مسؤوليتها إزاء المجتمع الدولي. وفي الوقت ذاته، تؤكد اليابان أن هذا الإجراء ينبغي ألا يؤدي إلى تدهور مسيرة السلام القائمة على رغبة جميع الأطراف المعنية في توطيد السلام في المنطقة برمتها.

وقررت اليابان أن تنتهز هذه الفرصة مرة أخرى لتحث جميع الأطراف على تجديد التزامها بسلام عادل

دائم شامل في المنطقة وعلى اتخاذ الاجراءات لبلوغ تلك الغاية. واليابان، بدورها، دعمت ولا تزال تدعم مسيرة السلام من خلال مشاركتها النشطة المتعددة الأطراف ومن خلال تقديم المساعدة المالية للحكومة الفلسطينية الانتقالية. وعلاوة على ذلك، تعرب اليابان عن استعدادها لتجديد التزامها بالاشتراك بحماس في الجهود الجماعية المبذولة لتحقيق السلام في المنطقة. واليابان تقف على أهبة الاستعداد لمضاعفة جهودها، بالتعاون مع جميع البلدان المعنية، لاقامة سلم دائم في جميع أرجاء الشرق الأوسط.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

نظرا لتأخر الوقت ولأن هناك عدد من المتكلمين مازالت أسماؤهم مدرجة في قائمتي، اعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة الآن.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠